

المنهج التاريخي: بين الاتجاهين الكيفي والكمي

أ.د. فضيل دليو

مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة

كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري

جامعة قسنطينة 3

fdeliou@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/12/13؛ تاريخ القبول: 2020/09/20

Historical method: Between qualitative and quantitative trends

Abstract: Access to historical truth requires a scientific methodology of history as a social field. This methodology comprises guidelines and techniques by which historians use primary and secondary sources in order to study a phenomenon in a particular temporal context. If the nature of some of these techniques is quantitative and claims to itself more credibility and greater generalizability, then it remains, of course, unable to study wide areas of historical reality for objective reasons mainly related to the nature of some data that is absent or qualitative at all. Therefore, the research path of the historical method has explored both trends, from which the need for their integrative use is deduced. Nowing that, internal and external validity procedures must always be considered. That is what this article will try to present along conluding with some practical precautions.

Keywords: Historical Method; Quantitative & Qualitative Trends ; Internal and External Validity.

المخلص:

إن استهداف الوصول إلى الحقيقة التاريخية يتطلب إتباع منهجية علمية خاصة بالتاريخ كمجال اجتماعي. وهذه المنهجية عبارة عن مبادئ توجيهية وتقنيات يتبعها المؤرخون في استخدامهم للمصادر الأولية والثانوية بغية دراسة ظاهرة في سياق زمني خاص. وإذا كان

اتجاه بعض هذه التقنيات كمياً ويدّعي لنفسه مصداقية أكثر وقابلية للتعميم أكبر، فإنه يبقى بطبعه عاجزاً عن دراسة مجالات واسعة من الواقع التاريخي لأسباب موضوعية تتعلق أساساً بطبيعة بعض المعطيات المنعدمة أو الكيفية أصلاً. ولذلك، فإن المسار البحثي للمنهج التاريخي عرف الاتجاهين، ويستشف منه ضرورة الاستعمال التكاملي لهما. مع العلم أنه، يجب الأخذ بعين الاعتبار دائماً إجراءات الصدق الداخلي والخارجي. وهو ما سيحاول هذا المقال عرضه مذيلاً ببعض الاحترازاات العملية.

الكلمات المفتاحية: المنهج التاريخي؛ الاتجاهان الكمي والكيفي؛ الصدق الداخلي والخارجي.

مقدمة:

يعتبر "التاريخ" علماً اجتماعياً، ومجال دراسته الأساسي هو ماضي البشر. لكن ليس كل الماضي معروفاً ومدروساً، بل لا يمكن الإلمام به كله. لذلك يختار المؤرخون الحقائق التي تعتبر، لأسباب مختلفة، مهمة وتستحق أن تُعرف باسم الحقائق التاريخية. ومن المعروف أن المنهج التاريخي يستهدف دراسة مثل هذه الحقائق المهمة بالنسبة للمجتمعات الإنسانية في سياق زمني ماضٍ محددٍ، وذلك باستخدام مصادر أولية وثانوية.

وإذا كان المتغير المركزي للبحث التاريخي هو الوقت، فإن طبيعة مقارنة موضوعاته تتأثر هي أيضاً بالوقت من حيث تطور إجراءاتها التطبيقية ذات الطابعين الكمي والكيفي، من الروايات الشفوية إلى تكنولوجيا الرقمنة. وسنعرض فيما يلي لمحة تاريخية عن ممارسة البحث التاريخي، أهم معاني المنهج التاريخي، بعض اتجاهاته الكمية والكيفية، مراحل تطبيقه وكيفية نقد أهم أدواته البحثية (مصادره)، مذيلاً ببعض الاحترازاات والأخطاء الشائعة في ممارسته.

لمحة تاريخية عن ممارسة البحث التاريخي:

يمكن إلقاء نظرة تاريخية من خلال الإجابة على تساؤلات حول كيف ومتى ظهرت البحوث التاريخية وماهية مواضيعها الدراسية والمقاربات النظرية التي تم اعتمادها:

بداية، يمكن القول بأن البحث التاريخي استند أولاً على الروايات الشفوية المتناقلة عبر القبائل بغية توارث العبر والمعتقدات، ثم على ما ورد من قصص الأنبياء والأقوام الغابرة في القرآن الكريم وفي ما قبله من الكتب السماوية وما كتب وحرف من وحول هذه الكتب عند اليهود والمسيحيين، وكذا -حسب ما ورد في بعض أدبيات التراث الغربي (Monaghan & Hartman, 2000: 110)- في عمل الإغريق الذين كانوا هم أول من قام بمقاربة تحليلية نظرت في تاريخ الأحداث السياسية والحربية لتحديد بدقة مع عدم الاكتفاء بشهود العيان والرجوع إلى الوثائق المحفوظة (الأرشيف) للتداول بحذر في دوافعها وأسبابها. ثم قلدهم في ذلك الرومان فكتبوا سير حياتية ومذكرات تاريخية. مع العلم، أن ممارساتهم التاريخية التحليلية امتزجت بالنظرة المسيحية للتاريخ (الرافضة لفكرة الدورات التاريخية لصالح التطور التاريخي الخطي) وترسخت خاصة داخل الإمبراطورية الرومانية.

تأثر المؤرخون في أوروبا بهذه النظرة المسيحية التي شخصها لفترة طويلة "القدّيس أغسطينوس" في القرون الوسطى. ثم تطور الأمر تدريجياً حتى القرن التاسع عشر، حيث أحدثت طرق البحث التاريخي تحولاً من التفسيرات المؤطرة مسيحياً إلى مناهج أكثر علمانية (Monaghan & Hartman, 2000, 111).

أما خارج هذا الإطار الحضاري، فمعروف أن ابن خلدون طور حينها طريقة تاريخية نوعية في منهجية التحقق من الأحداث (خلفيتها منهجية الجرح والتعديل في التراث الإسلامي) وفي تفسير تاريخ الحضارات.

وبحلول أوائل القرن العشرين، بدأت المقاربات التاريخية في أوروبا تميل نحو التأكد من المصادر وصدقية المعارف التاريخية، مع استمرار هيمنة الطابع الكيفي على الدراسات التاريخية (قبل العودة لاحقاً إلى الكمي ثم الجمع بينهما)، حيث ورد في بعض التراث المتخصص أن المؤرخين اشتهروا بداية -قبل ثلاثينيات القرن الماضي- بتقدير ثلاثية: التركيز على الأحداث السياسية وعلى الفرد

(تصور التاريخ كتاريخ أفراد وليس كتاريخ أحداث) وعلى الزمن في تطوره الخطي، دون اعتنائهم منهجيا بالمفهوم العلمي لـ"السببية" و"المقارنة" ودراسة تاريخ "الجماعات غير المشهورة". ومع ذلك، فيمكن اعتبار أن فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي هي التي تمثل ذروة التاريخ الكمي (Revel, 2007: 101)، الذي ركز على دراسة التاريخ الاجتماعي والجماعات المهمشة. تَبِعَتْهَا في السبعينيات كعشرية مشتركة- والثمانينيات دراسات تاريخية تجمع بين المحددات التاريخية واللغوية والفكرية، وصولاً في التسعينيات إلى ظهور تيار ثقافي سمي بـ"ما بعد الحداثة"، وكان يدعو إلى مقاربة الأحداث التاريخية من منظور ثقافي، باعتبار المؤرخ "مترجماً ثقافياً" (Monaghan & Hartman, 2000: 111).

مع الإشارة في الأخير إلى أن الشائع في استعمال المنهج التاريخي الكمي هو في دراسة الأحداث التاريخية الأكثر حداثة، حيث لا يزال من الممكن مقابلة الأشخاص المشاركين في الأحداث قيد الدراسة، أو جمع أدلة ثانوية من قواعد البيانات مثلاً. كما أن تكنولوجيا الرقمنة سمحت مؤخرًا باستخدام النصوص والصور القديمة والقطع الأثرية لدعم التحليلات الكمية التي لم تكن ممكنة من قبل.

ومع ذلك، فإن هذا النهج التكميمي ينطوي أيضًا على بعض الصعوبات أبرزتها انتقادات الكيفيين. فبالنسبة للفترة المعاصرة، يلاحظ أن عدد المصادر الإحصائية هائل. مما يعني أنه يجب أن تكون قادرًا على إدارة هذا الكم من المعلومات، مع ضرورة القيام بدراسة نقدية لبعض مصادرها. كما أن بعض المصطلحات المستخدمة في الإحصائيات قد تكون لها معاني مختلفة (Kurgan et Moureaux, 1973: 181). ويشير نقاد آخرون إلى أن التاريخ الكمي يميل إلى تبسيط الواقع التاريخي: فهو يخفي تنوع التجربة الإنسانية. وهو أمر يردّ عليه الكميون بقولهم أن التاريخ الكمي لا يرغب أن يحل محل التاريخ الكيفي بل تكملته، مع إدراكه بأن تبسيطه الكمي للأحداث كجزء من مقاربتة، غير كاف لضمان صدقية استنتاجاته (Floud, 1974: 1-7).

فالافتقار بتجميع التواريخ ووصف الأحداث الماضية، باستعمال إجراءات العد والتكميم والمقارنة بغية تقديم نظرة عامة حول الأحداث

يندرج طبعا تحت المقاربة التاريخية الكمية، بينما الأخذ بعين الاعتبار آراء الفاعلين الاجتماعيين وتأويلاتهم للأحداث وتاريخهم الشفوي... بغية تقديم وجهات نظر مختلفة للموضوع التاريخي المعني ينتمي طبعا إلى المقاربة التاريخية الكيفية. وبالطبع يعتبر الجمع بين المقاربتين أكثر فاعلية وخاصة إذا كانت طبيعة موضوع البحث التاريخي طيبة لذلك.

من معاني المنهج التاريخي

يستهدف المنهج التاريخي معرفة تطور موضوع البحث عبر مراحلها الرئيسية في ترتيبها الزمني، وروابطها التاريخية الأساسية، من خلال إجراءات منهجية كمية و/ أو كيفية.

إنه عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد التي تهدف إلى المساعدة بشكل ممنهج وفعال في جمع المواد التاريخية، تقييمها ونقدها، وتقديم تركيبة أو خلاصة النتائج التي تحققت. وببساطة أكثر، إنه عبارة عن نظام من الإجراءات السليمة للوصول إلى الحقيقة التاريخية. وهو ليس مجرد تعبير عن حنين إلى الماضي ولا "تجميع لتواريخ وحقائق أو أحداث، وليس حتى مجرد وصف لأحداث ماضية، بل هو عبارة عن عملية شرح أو وصف ديناميكي لأحداث ماضية يتضمن تأويلا لهذه الأحداث في محاولة لاستعادة الأسباب والشخصيات والأفكار التي أثرت على هذه الأحداث" (Jovita, 2015: 1).

وعلى حد تعبير "بيرغ" (Berg, 2001: 210-211)، تتمثل أهم أهداف البحث التاريخي في: "(1) كشف أو إظهار ما هو غير معروف؛ (2) الإجابة على الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها بعد؛ (3) بحث وتحديد هوية الأحداث الماضية وروابطها مع الحاضر؛ (4) تسجيل وتقييم الأنشطة والإنجازات السابقة للأفراد والهيئات والمؤسسات؛ و(5) المساعدة في فهم الثقافة الإنسانية".

وللتفصيل أكثر، يمكن القول أن المنهج التاريخي أو المنهجية العلمية الخاصة بالتاريخ كمجال اجتماعي، يقصد به التقنيات والمبادئ التوجيهية التي يتبعها المؤرخون في استخدامهم للمصادر الأولية والثانوية بغية كتابة التاريخ. وتتمثل أهم الإجراءات أو المبادئ الأولية

المتبعة من طرف المؤرخين أولا) في تحديد مكان المصادر الوثائقية (المصادر الأولية أو المادة الخام للمؤرخ -خاصة- والمصادر الثانوية) وجمعها، أي المرحلة الاستكشافية؛ وثانيا) في نقد هذه المصادر مع التمييز بين نقدها الداخلي والخارجي، أي المرحلة النقدية؛ وأخيرا) في القيام بالتركيب التاريخي أو الاستنتاجات الختامية قبل إخضاعها للنقاش العلمي المتخصص ثم نشرها على الجمهور العام، أي مرحلة جمع النتائج وعرضها.

وتعتبر المصادر الأولية أكثر المواد المرغوبة في البحث التاريخي، لأنها الرصيد الأولي والمباشر للمعلومات. "إن العثور على البيانات التاريخية الأولية وتقييمها يعني ممارسة عمل "المفتش" أو "الشرطي السري" (DéTECTIVE). إنها تتطوي على المنطق، الحدس، المثابرة، والحس السليم..." (Tuchman, Gaye, 2008: 252). ومن أمثلة المصادر الأولية: المخطوطات، المراسلات، المذكرات الشخصية، روايات شهود العيان للأحداث والروايات الشفوية، الصحف... وتتكون المصادر الثانوية للمعلومات من سجلات أو تصريحات أعدها شخص آخر غير الشخص أو الأشخاص، الذين "شاركوا" في حدث ما أو "لاحظوه". وقد تكون المصادر الثانوية مفيدة جدا في فهم الباحث للموضوع بتقديمها معلومات ببيوغرافية واسعة تساعده على التعمق في موضوع البحث.

مع العلم أن هناك من يفرق بين المصادر "الأولية" والمصادر "الأصلية"، رغم اعترافه بأن هذه الأخيرة ليست دائما ضرورية وغالبا ما يكون من غير الممكن التعامل معها لندرتها وخوفا من إمكانية إتلافها. كما أن المصادر الأولية، باعتبارها نسخا مطبوعة عن المصادر الأصلية، قد لا تلبى الرغبات البحثية للباحث التاريخي، إذا كانت مثلا تتعلق بدراسة فن الكتابة اليدوية لصاحب الوثيقة الأصلية وليس حروفها (Monaghan & Hartman, 2000: 114).

ومن أمثلة الدراسات التاريخية: تطور المناهج التعليمية لتاريخ الجزائر منذ الاستقلال، تأثير الأيديولوجيات السياسية في السياسات التربوية المعتمدة في الجزائر في القرن الحالي، النشاط الإعلامي للجزائريين أثناء الاحتلال الفرنسي...

بين الاتجاهين الكمي والكيفي

إذا كان المتغير المركزي للبحث التاريخي هو الوقت، فإن موضوعه يمكن مقارنته بطريقة كمية أو كمية. أي أن المنهج التاريخي يمكن استعماله في الدراسات الكيفية (السردية النظرية) والكمية (إجراءات تطبيقية مع تقنيات كمية) على حد سواء. مع العلم، أن البعض (Cohen, Manion & Morrison, 2007: 197) يعتبره -وإلى حد بعيد- منهجاً كميًا بطبيعته. وذلك لأن الموضوع الأصلي للبحث التاريخي يتكون إلى حد كبير من المواد الشفهية والمواد الرمزية المنبثقة من مجتمعات الماضي وثقافته. والمهارات الأساسية المطلوبة للباحث لتحليل هذا النوع من المواد الكيفية أو الرمزية تنطوي على جمعها وتصنيفها وترتيبها وتلخيصها وتقييمها وتأويلها... بخلفية قوامها أصلاً أحكام شخصية. ومع ذلك، فهم يعترفون بوجود محاولات لتطبيق التقنيات الكمية في معالجة بعض الظواهر التاريخية، ومن بينها وأكثرها أهمية في نظرهم هي تلك الخاصة بتحليل المحتوى، والتي تتمثل أساساً في أخذ وثيقة شفهية وغير كمية وتحويل محتوياتها إلى بيانات كمية؛ أو الدراسات التي تبحث في تصنيف وترتيب البيانات التاريخية ومراجعة الإحصاءات الوصفية الأساسية. بالإضافة إلى ما أشرنا إليه من قبل عند الحديث في "اللحمة التاريخية" عن استعمال تكنولوجيا الرقمنة لدعم التحليلات الكمية التي لم تكن ممكنة من قبل. ومن جهتهما، يقترح "موناغان وهارتمان" (Monaghan & Hartman, 2000: 114-115) أربع مقاربات بحثية تاريخية كمية وكيفية غير حصرية هي:

(1) المقاربة التاريخية الكيفية (وتعرف أيضاً بـ"التاريخ عن طريق الاقتباسات/ الاستشهادات")، حيث يتم البحث عن قصة من خلال مجموعة من الأدلة المطبوعة أو المكتوبة وترتيبها زمنياً وتقديم الناتج كقصة حقيقية تكون مصادرها إما مخطوطات (مثل دفاتر الحسابات والسجلات المدرسية والتهميشات-تعليقات في الهوامش- والرسائل واليوميات والمذكرات)، أو مطبوعات (مثل المجلات والكتب المدرسية وكتب الأطفال وغيرها من الكتب الصادرة في الفترة المدروسة). مع العلم أن الباحث التاريخي الكيفي عادة ما يستخلص

"استنتاجات" من مجموعة غير كاملة من البيانات، و"تعميمات" على أساس عدد قليل نسبيا من الشواهد.

(2) المقاربة التاريخية الكمية، التي تقتضي البحث القصدي عن أدلة قابلة للقياس الكمي، والتي تدّعي لنفسها مصداقية أكثر وقابلية للتعميم أكبر، ومن ثمة إمكانية المعالجة المستقبلية لأسئلة أوسع بشكل أكثر موثوقية، مستعملة الأرقام والتحليلات الإحصائية؛

(3) تحليل المضمون (لوثائق تاريخية)، حيث يكون النص نفسه هدفا للفحص الدقيق، فيستخدم الأعمال المنشورة كبيانات أولية ويخضعها لتحليلات دقيقة تتضمن عادةً الجوانب الكيفية والكمية؛

(4) التاريخ الشفوي الذي يركز على الذاكرة الحية حيث يجمع الباحثون ذكريات شخصية للأحداث من الأفراد الأحياء عن طريق التسجيل السمعي والسمعي بصري الذي يوفر لهم بيئة طبيعية وفعالة لتوفير تبادل المعلومات بينهم وبين الباحثين.

يبدو مما سبق، أن هناك مقاربتين كيفيتين (الأولى والرابعة) ومقاربة كمية (الثانية) ومقاربة ثالثة تجمع بين الكمي والكيفي. وبالطبع، "تستعمل المقاربات الأربعة المصادر الأولية كقاعدة بيانات رئيسة لها" (Monaghan & Hartman, 2000: 114)، بينما "تستعمل الثلاث الأولى -الكمية والكيفية والخاصة بتحليل المحتوى- نصوص مكتوبة أو مطبوعة كقاعدة بيانات لها [...] بينما تستعمل المقاربة الرابعة الذاكرة الحية [...] ويمكن اعتبار الاستخدام التكاملي لهذه المقاربات ممكنا نتيجة طبيعة البحث التاريخي الصالحة للجمع بين كل أنواع المقاربات" (Monaghan & Hartman, 2000: 115)، بالإضافة إلى كون المنهج التاريخي بتقنياته المختلفة يفعل أداء المناهج الأخرى كمية كانت أم كيفية، فيفضل عادة جمعه بها.

وبالتالي، يمكن القول أن المنهج التاريخي يستعمل تقنيات وأدوات بحث كمية وأخرى كيفية متكاملة جدا. فهو يعتبر من المناهج الكمية في شقه الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي خاصة وعند استعماله في دراسة الأحداث على المدى الطويل، بغية تصوير الأحداث في شكل سلاسل زمنية متكونة من وحدات منسجمة قابلة للمقارنة وتتيح إمكانية القيام بقياس تطورها السنوي.

ولكن منهجية التاريخ الكمي "التسلسلي" (Sérielle) لقياس التغير (المعتمد أساسا على دراسة الأحداث المتسلسلة) تبقى بطبعها عاجزة عن دراسة أو معالجة قطاعات ومجالات واسعة من الواقع التاريخي لأسباب ظرفية (غياب/ تلف نهائي - لا رجعة فيه- للمعطيات)، أو بسبب الطبيعة الكيفية الأصلية للظاهرة المدروسة (البيوغرافيا الفكرية المؤرخة لإبداعات فريدة من نوعها، مثلا).

مراحل تطبيق المنهج التاريخي

إن اتخاذ القرار بإجراء بحث تاريخي، يقتضي حسب "بوشا وستيفن" (Busha & Stephen, 1980: 91) إتباع ست خطوات منهجية، نعرضها بتصرف فيما يلي:

1- تعريف مشكلة تاريخية (موضوع بحث تاريخي) أو تحديد الحاجة إلى معرفة تاريخية معينة حول موضوع معين. مع الأخذ بعين الاعتبار بعض توجبهات اختيار الموضوع مثل: تجنب البحث في مواضيع تهم تاريخ مجموعات أو شعوب نجهل لغها... إلا إن كان ذلك -وكحد أدنى- من خلال كتابات بلغات أخرى نحسنها ولأسباب مبررة تبريرا علميا (عبد الإله بن مليح ومحمد أستيتو، 2005، 26)، عدم توافر الإمكانيات المادية أو الوقت الكافي لدراسته... بالإضافة إلى عوامل شخصية للباحث حصرها "هيل وكيربر" (Hill & Kerber, 1967) في مدى اهتمامه، فضوله التاريخي وحيازته خلفية معرفية حول تأويل الأحداث التاريخية (Cohen, Manion & Morrison, 193: 2007).

2- جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المهمة عن المشكلة أو الموضوع.

3- صياغة فرضية تفسر مبدئيا العلاقات بين العوامل التاريخية المرتبطة بالموضوع (في حالة استعمال فرضيات).

4- الجمع والتنظيم الدقيق للأدلة، والتحقق من صحة وصدق المعلومات ومصادرها.

5- اختيار وتحليل أهم الأدلة التي جمعت، واستخراج الاستنتاجات.

6- تسجيل/ عرض الاستنتاجات في شكل هادف. أي كتابة تقرير النهائي للبحث، وهي مرحلة تستدعي الكثير من الخيال والإبداع، مع

الالتزام بمعايير الموضوعية والتحليل المنهجي (Cohen, Manion & Morrison, 2007: 196).

إنها خطوات تتماشى تقريبا مع خطوات أي بحث علمي -كمي- في مجال العلوم الاجتماعية (التعريف بالمشكلة، صياغة الفرضيات، اختبارها، عرض النتائج).

ولأن الباحث التاريخي يعتمد أساسا على جمع بياناته ومعلوماته من التسجيلات والوثائق (مصادره البحثية)، يجب تقييم هذه الأخيرة والتأكد من صدقها. وهو ما يعبر عنه عادة بالنقد التاريخي أو بـ"نقد المصادر"، الذي يعتبر من أهم وأخص مبادئ المنهج التاريخي، ولذلك، سنخصه بشيء من التفصيل فيما يلي:

إجراءات الصدق الداخلي والخارجي: نقد المصادر

عادة ما يتم نقد المصادر على مرحلتين: أولاً، تقييم صحة المصدر؛ وثانياً، تقييم قيمة بياناته. وتُعرف العمليتان بالنقد الخارجي والداخلي على التوالي. وهم ما فصل الحديث عنهما قديما الثنائي "قارغان" و"دولانغلي" (Delanglez) (Garraghan, 1946: 168) بقولهما أن نقد المصادر يقتضي الإجابة على ستة أسئلة، أو اعتماد ست طرق رئيسة لتقييم المصادر الوثائقية والحكم عليها، أو نقدها:

1. تحديد تاريخ المصدر الوثائقي (المكتوب أو غير المكتوب)، أي متى أنتج؟

2. تحديد مكانه، أي أين تم إنتاجه؟

3. معرفة مؤلفه، أي من أنتجه؟

4. تحليل المصدر، أي من أي مصادر سابقة تم إنتاجه؟

5. تحديد أصالته، أي ما هو شكله الأصلي عند إنتاجه؟

6. تحديد مصداقيته، أي ما هي القيمة الإثباتية لمضمونه؟

تُعرف الطرق الأربع الأولى بالنقد الأعلى، والخامسة بالنقد الأسفل أو الأدنى، كما يسمى كل من النقيدين الأعلى والأدنى (الأسئلة الخمسة الأولى) نقدا خارجيا، وهو عمل يقارن -كما مر معنا- بعمل المحقق البوليسي، مقابل النقد الداخلي الذي يختص به السؤال السادس

(Garraghan, 1946: 168)، والذي قد يقارن بعمل "قاضي التحقيق"

(Juge d'instruction).

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً) النقد الخارجي: يتعلق بتقييم صحة البيانات وتحليل شكلها، وذلك بغية الكشف عن عمليات الاحتيال والتزوير والخداع والاختراعات أو التشوهات التي قد تطرأ على البيانات. وهو يتضمن النقادين الأعلى والأدنى:

- **النقد الأعلى:** (بالإنجليزية: Higher criticism): ويسمى أيضا في لغات أخرى: النقد الأكبر (الأسبانية) أو الراديكالي (الفرنسية) أو النقد التاريخي أو المنهج التاريخي النقدي (الألمانية)... وهو يخص أساسا مرجعية الوثائق (أو مصادر أخرى) ويقابله النقد الأدنى/ الأسفل/ أو الأصغر أو النصي... وهو يخص أساسا أصالة الوثائق قيد الدراسة. إن تحديد مرجعية المصدر الوثائقي أي هوية صاحبها وتاريخها (السؤالان 1 و 3 من النقد الأعلى) ينطوي عادة على واحدة أو أكثر من العمليات الآتية:

. تحليل محتوى المصدر الوثائقي،

. مقارنته مع محتوى مصادر أخرى،

. تحليل الخصائص الفيزيائية للمصدر الوثائقي (Shafer, 1974,)

(120).

ويتضمن تحليل محتوى المصدر النظر في المفارقات التاريخية، في اللغة والمراجع القابلة للتأريخ والاتساق مع البيئة الثقافية وأسماء الأماكن ونوع الألبسة... وقد يشمل المقارنة مع كتابات أخرى -علم الخطاطة أو دراسة الخطوط القديمة (الباليوغرافيا)-، من خلال دراسة نوع الخطوط وأسلوب الكتابة مقارنة مع غيره (الأسلوبية)، أو شيء بسيط مثل وجود اقتباسات (أحيانا حرفية -التناص- وأحيانا أخرى غير مباشرة) من هذا المصدر لمصدر آخر أو للمؤلف نفسه في أحد أعماله الأخرى، أو لكاتب آخر، معاصر أو غير معاصر. أما الخواص الفيزيائية للوثيقة فيمكن أن تكون خصائص الورقة، الحبر (مثل الاتساق)، التوقيع أو الختم، وكذا نتائج تحليلات أكثر تعقيدا (كيميائية أو بالأشعة، مثل تحديد التاريخ بالكربون) (Shafer, 1974: 157-158).

- **النقد الأسفل أو الأدنى:** يخص -كما مر معنا- تحديد أصالة الوثائق، ويعرف في كثير من الأحيان بالنقد النصي، وهو يشير إلى التحديد الدقيق لسلامة النص في الحالات التي تكون الوثائق المتوفرة لدينا "نسخا عن الأصلية". وقد تشمل مقارنة النقد النصي: الانتقائية، التصنيف الشجري العام، والتصنيف الفرعي. ويتمثل جوهر "الانتقائية" في العمل بمبدأ أن الوثيقة الأصلية هي التي تشرح بشكل أكثر سهولة اشتقاق مرجعية الوثائق البديلة.

أما "التصنيف الشجري العام" فيحاول بناء شجرة النسب للمخطوطات الموجودة للمساعدة في تحديد قراءتها الصحيحة. ويستخدم "التصنيف الفرعي" التحليل الإحصائي لغرض مماثل.

ثانيا) النقد الداخلي: وهو يخص -كما مر معنا- الموثوقية/ المصدقية التاريخية للمصادر الوثائقية، والتي يجب -حسب "لويس غوتشالك" (Gottschalk, 1950: 91)- أن تتم عملية إثبات مصداقية كل وثيقة منها بشكل منفصل، بغض النظر عن المصدقية العامة لصاحبها. فالموثوقية العامة في نظره لا تعني موثوقية كل نص من نصوصه، ولا تغني عن إخضاعه كل واحد منها للتقييم والنقد على حدة. ومن المبادئ الأساسية المعمول بها في هذا المجال (للدلالة أكثر على المصدقية)، ما يلي:

- القرب الزمني: كلما كان المصدر قريبا (زمنيا) من الحدث المراد وصفه، كلما زادت ثقتنا به لأنه يعطينا وصفا تاريخيا أدق لما حدث بالفعل.

- كون المصادر أولية: تكون المصادر الأولية أكثر موثوقية من المصادر الثانوية، وهذه الأخيرة أكثر موثوقية من المصادر من الدرجة الثالثة، الخ.

- تعددية المصادر: إذا كان عدد من المصادر المستقلة يحتوي على نفس الرسالة (النص/ المادة)، فإن مصداقيتها تزيد بشدة (Thurén, 1997).

- توافر شهود عيان: إن المصدر أو الوثيقة المعدة من طرف شهود عيان أو من طرف خبراء أكثر مصداقية من غيرها (Howell & Prevenier, 2001).

مع الإشارة إلى أن شهادة شهود عيان، مثل المؤلف نفسه للوثيقة قيد الدراسة، ينبغي تقييمها ونقدها أيضا... فما بالك بالمصادر الثانوية والثالثية. إذ أن التأكد من صحة الوثيقة/ كونها حقيقية/ (النقد الخارجي)، لا يعني بالضرورة أن محتواه صادق. بل إن مهمة إثبات معنى البيانات وموثوقيتها أصعب بالنسبة للباحثين من إثبات أصالة الوثيقة التي تحتويها (النقد الخارجي)، لأن عليهم إثبات مصداقية مؤلف الوثيقة نفسه (Cohen, Manion & Morrison, 2007: 195).

وفي هذا السياق، ذكرت "ترافرز" (Travers, 1969) عدة خصائص عادة ما تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم مؤلفي الوثائق: هل هم ملاحظو أحداث مدربين أم غير مدربين؟ بمعنى آخر، ما مدى كفاءتهم؟ ما علاقاتهم بالأحداث؟ إلى أي مدى تعرضوا لضغوط خوف أو غرور، قد تؤدي إلى حد تشويه الحقائق أو إغفالها؟ ماذا كانت نوايا مؤلفي الوثائق؟ إلى أي مدى كانوا خبراء في تسجيل تلك الأحداث الخاصة؟ هل كانت عادات المؤلفين قد تداخلت مع دقة التسجيلات؟ هل كانت متعارضة أو متعاطفة جدًا بحيث تحول دون إعطاء صورة حقيقية عن الأحداث؟ كم من الوقت بعد الأحداث سجلوا شهاداتهم؟ وهل كانوا قادرين على تذكرها بدقة؟ أخيرًا، هل هم متفقون مع شهود مستقلين آخرين (Cohen, Manion & Morrison, 2007: 195).

احترازات عامة حول نقد مختلف أنواع المصادر

أورد "عبد الإله بن مليح ومحمد أستيتو" (2005، 42-40) مجموعة من المصادر التاريخية التي يجب في تقديرهما أن تخضع لنقد صارم غير مبالغ فيه، قوامه المقابلة بين النصوص. وفيما يلي عرض موجز لها وليعض احترازات التعامل معها:

- المذكرات الشخصية: قد يحاول صاحبها الظهور بمظهر يليق بمركزه، فيضمنها تبريرات ذاتية لأعماله أو لا يضمنها بعض الأحداث التي لا تخدمه أو يذكرها مع التقليل من شأنها. ونظرا لأن هذه المذكرات عادة ما تتضمن كمًا هائلًا من التفاصيل التي قد نكون في غنى عنها، يجب التعامل معها بصبر وتمحيص شديدين.

- المراسلات: عادة ما تكون غنية لاحتوائها جزئيات تخص حياة صاحبها ونشاطاته اليومية (المراسلات الشخصية) ولتعبيرها عن علاقات سياسية، ثقافية، اقتصادية... (المراسلات الرسمية). ولكن يجب الانتباه لسياقاتها الظرفية.

- التقارير والوثائق الرسمية (الإدارية): يؤخذ بعين الاعتبار عند تحليلها وضعية الجهة الصادرة عنها والجهة الموجهة إليها وطبيعة العلاقة بينهما.

- الصحف: تستوجب الاستفادة منها: أولاً، الانتباه إلى الرقابة التي قد تكون مفروضة عليها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توجهها السياسي والفكري وتوجهات مالكيها و/أو ممولياها؛ وأخيراً، العمل على مقابلة نصوصها بالنصوص نفسها في صحف ووسائل إعلام أخرى ذات الصلة.

أخطاء شائعة عند تطبيق المنهج التاريخي

قد يقع ممارس المنهج التاريخي في بعض الأخطاء الشائعة، تجدر الإشارة إليها بغية تجنبها. ومن أهمها تلك التي نقلها الثلاثي "كوهن، مانيون وموريسون" (Cohen, Manion & Morrison, 2007: 196) عن كل من "بيست" (Best, 1970) و"بورغ و غال" (Borg & Gall, 1979)، والتي نلخصها فيما يلي:

- اختيار موضوع تكون فيه المصادر التاريخية قليلة أو يتعذر الوصول إليها أو غير موجودة أصلاً.

- المبالغة في الاعتماد على المصادر الثانوية بسبب سهولة العثور عليها بدلاً من بذل المزيد من الجهد في تحصيل العدد الكافي من المصادر الأولية -الأهم-، رغم صعوبة تحديدها.

- الفشل في إخضاع المصادر التاريخية لإجراءات الصدق الداخلي أو الخارجي (نقد المصادر).

- التسرع في عملية النقد التاريخي للبيانات، مما قد يؤدي إلى الفشل في إثبات صحة المصادر ومصداقية البيانات. ومثال ذلك، الميل لاعتبار بيانات معينة صحيحة بالضرورة عندما يتفق عدة ملاحظين

حولها. بينما من المحتمل أن يكون أحدهم قد أثر على الآخرين، أو أن جميعهم قد تأثروا بنفس مصدر المعلومات غير الدقيق.

- القيام بتحليلات منطقية ضعيفة نتيجة: الإفراط في التبسيط (إغفال تعددية العوامل) أو في التعميم (بالاعتماد على أدلة غير كافية أو غير مناسبة)، عدم فهم الكلمات والعبارات في سياقها التاريخي (اعتماد معانيها الأصلية في الفترة التاريخية التي قيلت فيها)، عدم التمييز بين الحقائق المهمة بالنسبة للموضوع قيد الدراسة والحقائق غير المهمة أو التي لا صلة لها بالموضوع أصلا.

- التحيز الذاتي المتمثل عادة في مواقف -خارج السياق- متعاطفة جدا أو غير منتقدة تجاه شخص أو فكرة (أو العكس: غير ودية أو انتقادية جدا)، نتيجة الإعجاب المفرط بالماضي، أو التنكر له والإعجاب الأعمى بالجديد أو المعاصر. وقد ينعكس ذلك في كتابة التقرير النهائي بأسلوب ممل و عديم اللون، منمق جدا أو نابض، مقنع جدا أو شكلي.

الخاتمة:

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي اعتبار كل دراسة تستخدم بيانات تاريخية في موضوع وصفي، تجريبي... دراسة تاريخية. ففي بعض الأحيان تصادفنا توصيفات خاطئة بالإعلان عن استعمال المنهج التاريخي، حيث تعتبر أن عرض الخلفية التاريخية في الجانب النظري للموضوع يعني استعمال المنهج التاريخي، بينما مستلزمات استعمال هذا المنهج تقتضي أساسا أن تخص بؤرة الموضوع (تساؤلاته/ فرضياته) دراسة تطور الظاهرة ونقد مصادرها كما ذكرنا أعلاه. فمثلا، لا يعتبر عرض موجز تاريخ الصحافة الجزائرية و/أو النظام السياسي الجزائري، في القسم النظري من دراسة وصفية تحليلية لموضوع "معالجة الصحافة الجزائرية للانتخابات السياسية الحالية" استعمالا للمنهج التاريخي.

ونختم كلامنا بتأكيد أهمية البحث التاريخي -باتجاهيه الكمي والكيفي- بالقول تبعا لبعض المتخصصين (Moore, Monaghan & Hartman,) 193: 90; Cohen, Manion & Morrison, 2007: 90) بأن أكثر المبررات احتراما لإجراء البحوث التاريخية هو أن الناس يمكنهم

التعلم من الماضي، لأن التاريخ يقدم دروسا تمكّن من إيجاد حلول للمشاكل المعاصرة من الماضي، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الاتجاهات الحالية والمستقبلية.

المراجع:

- عبد الإله بن مليح ومحمد أستيتو، (2005). كتابة البحوث والأطاريح الجامعية – بحوث التاريخ أنموذجا، فاس: مطبعة أنفو-برانت.
- BERG, B. L. (2001). Qualitative Research Methods for the Social Sciences (4th ed.) MA: Allyn and Bacon.
- BUSHA, Charles and STEPHEN P. Harter (1980). Research Methods in Librarianship: techniques and Interpretations. New York: Academic Press. In: The Historical Approach to Research in <http://www.gslis.utexas.edu/~palmquis/courses/historical.htm> 2012.
- COHEN, L.; MANION, L. & MORRISON, K. (2007). Research Methods in education, 6th Ed. London: Routledge. Available in: <https://gtu.ge/Agro-Lib/RESEARCH%20METHOD%20COHEN%20ok.pdf>
- FLOUD, Roderick (1974). An Introduction to Quantitative Methods for Historians. Oxford: Clarendon, 1974, VIII-250 p.
- GARRAGHAN, Gilbert J. (1946). A Guide to Historical Method. New York: Fordham University Press.
- GOTTSCHALK, Louis (1950). Understanding History: A Primer of Historical Method. New York: Alfred A. Knopf.
- HOWELL, Martha & PREVENIER, Walter (2001). From Reliable Sources: An Introduction to Historical Methods. Ithaca: Cornell University Press.
- JOVITA J. Tan .(21 April 2015). Historical Research: A qualitative research method. http://www.academia.edu/24276932/HISTORICAL_RESEARCH_A_QUALITATIVE_RESEARCH_METHOD.
- KURGAN, Ginette et Moureaux, Philippe (1973). La quantification en histoire. Bruxelles: Éditions de l'Université de Bruxelles.
- MONAGHAN, E. J., & Hartman, D. K. (2000). Undertaking Historical Research in Literacy. In M. L.Kamil, P. B. Mosenthal, P. D. Pearson, & R. Barr, Handbook of Reading Research: Volume III (pp. 109-122). New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates. In: <https://fr.slideshare.net/dkhartman/monaghan-hartman-2000-undertakng-historical-research-in-literacy>.
- MOORE, D. W., Monaghan, E. J., & Hartman, D. K. (1997). "Conversations: Values of Literacy History". Reading Research Quarterly, 32 (1), 90-102.

- REVEL, Jacques. (2007). "Histoire et sciences sociales. Lectures d'un débat français autour de 1900". Dans Mil neuf cent. Revue d'histoire intellectuelle 2007/1 (n°25), pages 101 à 126. Mis en ligne sur Cairn.info le 01/12/2007 : <https://www.cairn.info/revue-mil-neuf-cent-2007-1-page-101.htm>.
- SHAFER, R. J. (1974). A Guide to Historical Method. Illinois: The Dorsey Press.
- THURÉN, Torsten. (1997). Källkritik. Stockholm: Almqvist & Wiksell.1997. in www.en.wikipedia.org.
- TUCHMAN, Gaye. (2008). The Historical Approach to research Historical Method., In: Strategies of Qualitative Inquiry (Denzin & Lincoln ed.), Sage publications, 2008. Available in : rnc.ncr.vt.edu/.../q7-historicalmethodsinforesourc...

للإحالة على هذا المقال:

- فضيل دليو (2021)، « المنهج التاريخي: بين الاتجاهين الكيفي والكمي ». المواقف، المجلد: 17، العدد: 01، جويلية 2021، ص.ص 195-211.